"خصخصة الأندية الرياضية في ضوء التوجه الاقتصادي

لجمهورية مصر العربية "

م.د/ احمد السيد محمود متولي

أهمية ومشكلة البحث :

تعد الخصخصة أداة من أدوات الإصلاح الاقتصادى عن طريق المبادءة الفردية المتاحة فى الاقتصاد الوطنى ، فالاقتصاد القائم على الاستثمار الفردى يكون أقدر على تحقيق الفاعلية والكفاءة الاقتصادية من خلال تفاعل قوى السوق والحرية الاقتصادية وزيادة دور الملكية الخاصة ، فالخصخصة تعمل على تحقيق الوحدة الجماعية وحرية الفرد وتوسيع وإتاحة الفرص الاستثمارية لهم بحرية كما أنها تعمل على إزالة أو التخلص من حالة الجمود والاحتكار ، فالمجال الرياضى يتفاعل ويتأثر بالمجالات الأخرى (٣ : ١٤ ، ١٦) .

ليس كل مشروع عام يمكن ان يكون محلا للخصخصة ومن الصعب وضع قائمة بالمشروعات التى يجوز تخصيصها فقد تفضل الدولة عدم ترك بعض المشروعات والأنشطة للقطاع الخاص ، وقد ترى ان هناك قطاعات وأنشطة يمكن ان يشترك فيها القطاع الخاص (٤ : ٥١) .

والقاعدة هى أنه لا يجوز تخصيص الهيئات والمؤسسات والشركات الدستورية ، فتحديد المرافق الدستورية لا يتم وفقا للقانون وإنما وفقا للدستور وهى ذات طبيعة إدارية وتنقسم الى قسمين - مرافق دستورية تتفق مع الوظائف المرتبطة بسيادة الدولة مثل الدفاع والقضاء والعلاقات الدولية والشرطة والضرائب - ومرافق دستورية لا ترتبط بسيادة الدولة مثل التعليم والصحة وهذه المرافق الدستورية بنوعيها لا يجوز نقلها من القطاع العام الى القطاع الخاص ، أمر متروك للمشرع ، ويملك المشرع سلطة واسعة فى تقدير ملاءمة النقل من القطاع العام الى القطاع الخاص (١١ : ٥١ - ٦٥) .

وبناءا على ما سبق فإن الأندية الرياضية لا تندرج تحت اى نوع من النوعين السابقين وهو ما يعني قابلية الأندية الرياضية للخصخصة .

---

* مدرس بقسم الإدارة الرياضية بكلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة - جامعة حلوان

والأندية الرياضية هى هيئة رياضية لها شخصية اعتبارية مستقلة وتعتبر من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، ويتكون من عدد لا يقل عن خمسين عضواً من الأشخاص الطبيعيين الذين لا يستهدفون الكسب المادى ويهدف النادى إلى تكوين الشخصية المتكاملة للشباب من النواحى الاجتماعية والصحية والبدنية والفكرية عن طريق نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبث الروح الوطنية بين الأعضاء وتنمية ملكاتهم المختلفة ، وتهيئة الوسائل اللازمة لشغل أوقات فراغهم وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذى تضعه وزارة الشباب ، ويجرى تأسيس النادى والترخيص به وإشهاره وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ والنظام الأساسى للأندية (١٦ : ٢٣٠ – ٢٣١) .

وتخضع الأندية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى للسيطرة المطلقة عليه من قبل الدولة وتحكمها المركزى فيه من جميع الجوانب ، وهو ما يؤثر على طبيعة النادى الرياضى وهى اتجاه مصالح التنظيم السياسى دون مراعاة لمصالح الأفراد ورغباتهم وحاجاتهم التى يرونها ويريدون تحقيقها من إنشاء النادى الرياضى .

وحيث لا يتوافر فى هذا النظام فرصة تملك الأفراد للأندية سواء كانت فى صورة فردية أو جماعية وتخضع الأندية وفقا للوائح والقوانين لسيطرة الدولة وبالتالى تعتبر الأندية شبه هيئة حكومية تتبع الجهاز الادارى ومسخرة لتحقيق أهدافها ولا تتمتع هذه الأندية بأى حرية فى العمل ويعتمد على الدولة فى التمويل بصورة كلية ، وهو ما يعنى استمرارية حاجة الأندية لدور الدولة معها وهو ما ينعكس على طبيعة أهداف الأندية حيث يكون ذروة اهتمام الأندية هو تفريخ الإبطال الممثلين للدولة فى المحافل الرياضية وبذلك يكون النادى هو وحدة (أداة) الإنتاج الرئيسية التى تقوم بإنتاج الفريق الرياضى او البطل الرياضى وبهذا يتضح ان الأندية الرياضية فى نظام اقتصاد التخطيط المركزى تتحكم فيها الدولة بامتلاكها لها وبفرض سيطرتها عليها من خلال اللوائح والقوانين وبتحكمها فيها من خلال التمويل الحكومى ومن اجل ذلك تقوم هى بوضع وتحديد أهداف وأنشطة هذه الأندية .

وللنادى الرياضى فى ظل هذا النظام الاقتصادى الحرية المطلقة فى إدارة شئونه حيث تعتمد فلسفة هذا النظام على توفير روح المنافسة والابتكار فى ظل إشراف الدولة على تطبيق

النظام وعدم الخروج عليه ، ودون احتكار لما يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص ، وهو ما يعنى عدم تدخل الدولة فى شئون هذه الأندية الرياضية باعتبار النادى منشأة اقتصادية شأنه فى ذلك شأن اى منظمة أخرى وبالتالى فإنه بناءا على ذلك لا توجد اى قيود فى اغلب الأحيان على الملكيات الخاصة سواء الفردية أو الجماعية بل على العكس تقوم الدولة بتشجيع الأفراد على الملكية الخاصة كما انها تحترم هذه الملكية بعدام التدخل فيها طالما انها تتبع النظام الموضوع ولا تضر بمصالح الدولة ، وترى الدولة ان الأفراد اقدر منها فى تنظيم شئون وإدارة هذه الأندية نتيجة لنهم اقدر منها على الشعور بحاجاتهم مع الوضع فى الاعتبار هؤلاء الأفراد هم وحدهم الذين يتحملون كافة نفقات التكوين والإنشاء والإدارة وبالتالى فإن لهذه الأندية الحرية المطلقة فى تنظيم شئونه ودون تدخل من الدولة حيث يحق لكل نادى ان يضع ويختار تشكيل مجلس الادارة الذى يراه مناسب لتحقيق أهدافه ، وهو ما يعنى ان مالكى هذه الاندية سواء كانوا فى صورة أفراد أو جمعيات عمومية أو شركات لهم السلطة الاولى فى اختيار من ينوب عنهم فى ادارة شئون النادى دون فرض اى وصاية عليهم بتعيين أشخاص آخرين تحت دعوى الخبرة بشرط ان يحترم النادى الرياضى القانون العام للدولة والتصريح الخاص له بمزاولة نشاطة فى نفس المجال ، وبناءا على ذلك فإن تمويل الاندية يعتمد بصورة رئيسية على التمويل الذاتى ولا يجب عليه الانتظار للتبرعات الأهلية أو الإعانات الحكومية .

كما أن الأندية الرياضية تتوسع فى الأنشطة الرياضية لتى تجذب اكبر قدر من الممارسين وذلك اعتمادا على ان الرياضية حاجة أساسية يبحث عنها الأفراد مثل حاجتهم للنوم والطعام والتعليم ووسائل التسلية (٢٠ : ٣٢٨)

كما ان الدولة تترك الأندية مهمة إعداد الفرق والأبطال الرياضيين لأنها اقدر منها على ذلك فضلا عن عدم تحملها اى تكاليف خاصة بذلك (٥ : ١٥٤ – ١٦٤)

ويتبع هذا النظام تعتبر فى طبيعة المجال الرياضى حيث تظهر بعض الأساليب ولوظائف الحديثة مثل التسويق – الاحتراف للاعبين والإداريين – التشفير – الإدارة الاقتصادية للأندية – التمويل الذاتى .

ويشير إبراهيم عبد المقصود (١٩٨٦م) الى تحول الاقتصاد المصرى حالياً بصورة تدريجية نحو اقتصاد السوق كنظام اقتصادى بدلاً من الاقتصاد المركزى ، وبالفعل بدأت الدولة فى تبنى مفهوم الخصخصة لكثير من المشروعات العامة والمملوكة للدولة ، وهناك اتجاه قوى بتطبيق هذا المفهوم على المجال الرياضى بل أصبحت هناك حتمية لذلك ، وبالتالى فإن الأندية الرياضية من أولى هيئات المجال الرياضى لتطبيق الخصخصة بها (١ : ١٣) .

لذا وجب العمل على توفير مصادر للتمويل ، وبإعتبار أن غالبية الأندية الرياضية المصرية تشكل عبئا ماليا على الميزانية العامة للدولة نظرا لكثرة الأندية وانتشارها فى كل المحافظات ، وكذا كثرة الألعاب الرياضية الممارسة بها ، لذا وجب دخول الأندية الرياضية وخاصة الأندية الكبيرة فى عالم الخصخصة والاستثمار الرياضى وذلك تماشيا مع ما تنتهجه الدول المتقدمة فى جعل الأندية الرياضة لها اكتفائها الذاتى من الموارد المالية بل ومنتجة لمصادر أخرى ، بما يعود على اللاعبين والجهاز الفنى والإدارى بالنفع ، ويعزز من فرص تفوقه واستمراره وتقدمه ، وفى هذا الصدد يشير سمير عبد الحميد (١٩٩٩م) انه فى ظل الأزمات المالية التى تعانى منها الأندية الرياضية بسبب زيادة المتطلبات المالية أصبح هناك فجوة كبيرة بين الأهداف المرجوة وقلة الإمكانيات التى تحول دون تحقيق تلك الأهداف (٩ : ٦٩٤) ، لذا يسعى الباحث القيام بتلك الدراسة لوضع مشروع لخصخصة الأندية المصرية فى ضوء التوجه الاقتصادى لجمهورية مصر العربية .

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على :

- مدى تحقيق الأندية الرياضية لأهدافها فى ظل تطبيق الخصخصة .
- مدى تناسب التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الأندية فى ظل تطبيق الخصخصة.
- الآثار الاقتصادية التى ستعود على الأندية الرياضية من تطبيق الخصخصة .

تساؤلات البحث :

- هل تحقيق الأندية الرياضية لأهدافها فى ظل تطبيق الخصخصة ؟
- هل تناسب التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الأندية مع خصخصة الأندية الرياضية ؟

- ما هى الآثار الاقتصادية التى ستعود على الأندية الرياضية من تطبيق الخصخصة ؟

الدراسات السابقة :

١- أجرى **نبيه العلقامى** (١٩٨٠م)(١٢) بدراسة عنوانها "تقويم بعض السياسات الإدارية وأثرها على رفع إنتاجية مراكز الشباب بمحافظة القاهرة" ، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور فى السياسات الإدارية والمالية لمراكز الشباب ، ترشيد أوجه الصرف على الأنشطة الرياضية بالمراكز ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى المسحى ، كما استخدم استمارة استقصاء وعمل مقابلة شخصية ، واستعان ببعض الوثائق والمستندات كأدوات لجمع البيانات ، وقد خلص الباحث إلى أن هناك قصور فى كل من السياسات المالية والإدارية للأندية مما يعيق دون تحقيق هذه المراكز لأهدافها .

٢- أجرى **نبيه العلقامى** (١٩٨٥م) (١٣) بدراسة عنوانه "**أسس تطوير النشاط الرياضى بمراكز الشباب**" ، ومن أهداف الدراسة التعرف على أسس تطوير الأنشطة الرياضة بمراكز الشباب ، وقد استخدم الباحث استمارة استبيان مصممة من قبله ، واستخدم أيضا عينة متنوعة من أعضاء مراكز الشباب والجهات الإدارية المختصة ، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك قصور فى مصادر الصرف على الأنشطة وكذا عدم وجود خطة واضحة لمراكز الشباب تحقق أهدافه .

٣- أجرت **سارى حمدان** (١٩٩٥م)(١٠) دراسة بعنوان "أساليب التسويق من خلال الأنشطة الرياضية كما يراها رجال الأعمال فى الأردن" ، بهدف التعرف على آراء رجال الأعمال نحو الإعداد والتنظيم للأنشطة الرياضية ومستوياتهم ، الألعاب الرياضية التى يرغبون بالتسويق من خلالها ، أساليب التسويق من خلال الأنشطة الرياضية التى يفضلونها ، واستخدم المنهج الوصفى بالأسلوب المسحى ، واستخدم الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات ، وطبقت على عينة من مديرى العلاقات العامة فى الشركات الخاسرة بالإدارة ، وأسفرت أهم النتائج على أن إيجابية رجال الأعمال لتنظيم البطولات والأنشطة الرياضية ، وتميزت الأساليب التى تعتمد على التليفزيون والصحافة والإعلان فى الملاعب عن الأساليب الأخرى

٥- أجرى **اشرف عبد المعز** (١٩٩٦م) (٥) بدراسة بعنوان " تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية " وهدفت إلى ، تحليل القوانين ولوائح أحكام النظام الأساسى التى صدرت بشأن الأندية الرياضية ، التعرف على اقتصاديات الأندية المصرية فى مصر ، تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية فى مصر ، وقد استخدم الباحث المنهجين الوصفى والتاريخى

نظرا لملاءمتهما وطبيعة البحث ، كما استخدم أكثر من عينة فى تنفيذ إجراءات بحثه ، وقام الباحث بتصميم استبيانات واستخدمه فى جمع البيانات اللازمة لمشكلة دراسته كما استخدام المقابلة الشخصية المفتوحة ، وأسفرت الدراسة عن تباين مصادر التمويل وعدم ثباتها ، ارتباط حجم التمويل بما يصادف النادى من مشاكل ، ارتباط حجم التمويل بما يحققه النادى من نتائج خاصة فى لعبة كرة القدم ، اعتماد الأندية على اشتراكات الأعضاء القدامى والجدد ، أن هناك ثلاثة مصادر مالية لكل نادى ممثلة فى التمويل الذاتى ، التمويل الحكومى ، التمويل الأهلى ، اعتبار التمويل الذاتى هو أقوى مصادر التمويل وأكثرها ديمومة ، مطالبة الدولة بتنشيط مصادر التمويل الذاتى فى كل نادى حتى لا يكون هناك اعتماد كامل على التمويل الحكومى) .

٦- أجرى **يحي فكرى** (١٩٩٦م)(١٧) دراسة بعنوان "دور كليات التربية الرياضية فى تسويق الخدمات الرياضية" ، بهدف التعرف على تحديد دور كليات التربية الرياضية فى تسويق الخدمات الرياضية من خلال تحديد الخدمات الرياضية التى ينبغى تسويقها ، تحديد وسائل تسعير الخدمات الرياضية ، تحديد وسائل الترويج للخدمات الرياضية ، تحديد وسائل الخدمات الرياضية ، واستخدم المنهج الوصفى بالأسلوب المسحى ، واستخدم الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات ، وطبقت التجربة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية الرياضية ، وأسفرت أهم النتائج أن الخدمات الرياضية تمتد لتشمل خدمات القطاعات الاقتصادية بجانب جمهور المستفيدين ، تمتلك كليات التربية الرياضية إمكانات مادية وبشرية يمكن استغلال استخدامها فى تقديم الخدمات الرياضية المختلفة .

٧- قام **سمير عبد الحميد** (١٩٩٩م)(٩) بدراسة بعنوان "أثر استخدام الخصخصة للأندية الرياضية على متطلبات العملية التدريبية" ، واستهدفت التعرف على أثر استخدام أسلوب الخصخصة للأندية الرياضية على متطلبات العملية التدريبية ، واستخدم المنهج الوصفى (المسحى) وطبقت على عينة من إدارى وسكرتارية الأندية الرياضية بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، واستخدم الباحث لجمع البيانات استمارة الاستبيان والمقابلة الشخصية ، وأسفرت أهم النتائج أن السماح ببيع الأندية الرياضية بأسهم لأعضاء مع بيعها للشركات أو الهيئات ، إعادة النظر فى القوانين واللوائح فى مجال الشباب والرياضة حتى تتمشى مع متطلبات الخصخصة ، عدم الاعتماد على الدولة فى توفير الدعم المادى والبحث عن موارد أكثر قوة لتوفير متطلبات العملية التدريبية .

٨- أجرت **هدى الخاجه** (١٩٩٩م)(١٥) دراسة بهدف التعرف على واقع التسويق الرياضى بدولة البحرين من خلال وجهات نظر الرياضيين والمستثمرين حول معوقات التسويق الرياضى بدولة البحرين" ، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى ، واستخدمت الاستبيان لجمع المعلومات وطبقت على عينة من رجال الأعمال ومن المتخصصون فى التربية الرياضية ، وأسفرت أهم النتائج عن وجود معوقات تعوق العمل فى مجال التسويق فى التربية الرياضية، وهى عدم الاهتمام بالمجال الرياضى مقارنة بالمجالات الأخرى ، نقص التمويل ، لا يوجد رؤية مستقبلية للاستثمار فى هذا المجال كما أن مستوى الرياضة لا يشجع على الاستثمار وعدم اقتناع المستثمرين بأهمية التسويق الرياضى .

٩- أجرت **نسرين عبد الله أرمنازى** (٢٠٠١م)(١٤) دراسة بعنوان "خصخصة مراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية "استراتيجية مقترحة" ، بهدف خصخصة مراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية ، وقد استخدمت المنهج الوصفى بالأسلوب المسحى ، وبلغ حجم العينة عدد (١٩) مركز شباب بعدد أفراد (٤٩٥) من الجهاز الإدارى والفنى والأعضاء المنتفعين ، وأسفرت الدراسة عن وجود قصور فى العمليات والكفاءات الإدارية بها ويجب إعادة النظر فى تشكيل مجالس إدارة مراكز الشباب ، يجب اتباع مشاركة أفراد أخرى مع الحكومة متمثلة فى رجال الأعمال والأعضاء المنتفعين والعاملين بالمراكز فى إدارة وملكية مراكز الشباب .

١٠- أجرى أحمد عبد الفتاح احمد سالم (٢٠٠٤م)(٢) دراسة بهدف تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية ، واستخدم المنهج المسحى ، وبلغ حجم العينة (٢٥٠) فرد ، واظهرت أهم النتائج الاهتمام بالتسويق الرياضى ، تغير الشكل القانونى للنادى ، الفصل بين الملكية والإدارة والعضوية ، ارتباط الأندية بسوق المال .

١١- أجرى سعود سالم جمعة الجنيبى (٢٠٠٤م)(٨) دراسة بهدف البناء الاستراتيجى لخصخصة الرياضة بدولة الإمارات العربية المتحدة ، واستخدم المنهج المسحى ، وبلغ حجم العينة (٥٦٥) فرد ، واظهرت أهم النتائج تشكيل لجنة أو هيئة مشتركة من الخبراء فى العمل الرياضى والقانونى لدراسة أصول الهيئات الرياضية ومدى الحاجة إلى خصخصته ومدى إمكانية الاستثمار فيه وتحديد الهيئات الممكن الاستثمار فيها والخدمات التى تتطلب التنمية الشاملة .

المصطلحات :

الخصخصة :

هى " اعادة ملكية القطاع العام للأفراد أو تحويل القطاع العام لقطاع خاص يملكه الأفراد (٦ : ٣١) .

خصخصة الأندية الرياضية :

هى " إعادة ملكية الأندية الرياضية – الموجودة حالياً – للأفراد بدلا من الدولة او تحويل النادى الرياضى لقطاع خاص يملكه أفراد ويكون نشاطه الاستثمارى فى مجال التربية البدنية والرياضية " (٢ : ٨)

إجراءات البحث :

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفى بالأسلوب المسحى نظرا لملاءمته وطبيعة الدراسة

عينة البحث :

حدد الباحث أكثر من عينة داخل مجتمع البحث فى تنفيذ خطوات دراسته ويرجع ذلك إلى طبيعة المشكلة وهدفها ، إضافة إلى نوعية الدراسة وارتباطها بجميع الأنشطة الرياضية بجمهورية مصر العربية فكانت على النحو التالى :

مجتمع البحث :

تم اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية من

أولا : أندية المحافظات :

- محافظتى القاهرة والجيزة (الأهلى ، الزمالك ، الجزيرة) .
- محافظة الإسكندرية (الاتحاد السكندرى) .
- محافظة بور سعيد (المصرى) .
- محافظة الإسماعيلية (الإسماعيلى) .
- محافظة الدقهلية (المنصورة) .

أسباب اختيار العينة :

- حققت هذه الأندية مستويات عالية فى عدد من الأنشطة الرياضية .
- يشارك بعض لاعبيها مع المنتخبات الوطنية فى المحافل الدولية .
- حققت هذه الأندية بطولات على المستوى الوطنى أو المستوى الإفريقى .
- يتميز موقع النادى بالقدرة على جذب المستثمرين .
- لا تتبع هذه الأندية إحدى الشركات الاستثمارية .

ثانيا : الإعلام الرياضى :

تم اختيار عينة الإعلام بالطريقة العمدية وبلغ عددهم (١٦) رئيس تحرر القسم الرياضى بالجريدة أو المجلة ونائبه .

- جريدة أخبار اليوم .
- جريدة الأهرام .
- جريدة المسائى .
- جريدة المساء .
- مجلة الزمالك .
- مجلة الأهلى .
- مجلة الدراويش .
- مجلة ميدان الرياضة .

ثالثا : القيادة الإدارية العليا :

- قادة من قطاع الرياضة بوزارة الشباب بعدد (٢٥) مدير.
- مدير من مديريات الشباب بالمحافظات المختارة بعدد (١٥) مدير .
- بإجمالى العينة (٤٠) مدير لإجراء الدراسة الأساسية .

رابعا : أعضاء مجلس الإدارة

- عدد (٤٠) عضو من أعضاء مجلس إدارة لإجراء الدراسة الأساسية .

خامسا : رجال الأعمال من المهتمين بالرياضة : وبلغ عددهم (١٤) فرداً

والجدول رقم (١) يوضح توصيف عينة البحث .

جدول (١)

توصيف عينة الدراسة

الأندية الرياضية	عينة البحث الأساسية					
	أعضاء مجلس إدارة	الإداري	رجال الأعمال	رجال الإعلام	موظفين بوزارة الشباب والمديريات	المجموع
الأهلي	٦	١	–	–	–	٧
الزمالك	٦	١	–	–	–	٧
الجزيرة	٦	١	–	–	–	٧
الاتحاد السكندري	٥	–	–	–	–	٥
المصري	٦	–	–	–	–	٦
الإسماعيلي	٦	–	–	–	–	٦
المنصورة	٥	–	–	–	–	٥
الإجمالي	٤٠	٣	١٤	١٦	٤٠	١١٣

وسائل جمع البيانات :

استخدم الباحث فى جمع البيانات :

- استمارة الاستبيان

إعداد استمارة الاستبيان

خطوات إعداد استمارة الاستبيان

قام الباحث بإعداد استمارة الاستبيان ، وتم تحديد محاور الاستمارة المقترحة بعد الإطلاع على الدراسات السابقة فى مجال الدراسة الرياضية بصفة عامة ومجال الدراسة الحالية بوجه خاص ، وكذا الإطلاع على المراجع فى مجال هذه الدراسة هذا بالإضافة إلى المقابلة الشخصية للخبراء للاستعانة بآرائهم فى هذا المجال وتضمن إعداد استمارة الاستبيان الخطوات التالية .

١ – محاور استمارة الاستبيان لعينة البحث فى صورتها الأولية مرفق (١) .

المحور الأول : أهداف الأندية الرياضة

المحور الثانى : التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الأندية

المحور الثالث : الميزانيات والموارد والتمويل

المحور الرابع : المدربين والفنيين والإداريين

المحور الخامس : الهيكل الإدارى

المحور السادس : اللاعبين

المحور السابع : الهيئات والمؤسسات المسئولة عن الرياضة

المحور الثامن : الإعـــــلام

٢- عرض محاور استمارة الاستبيان على المحكمين والخبراء :

تم عرض محاور استمارة الاستبيان وعدها (٨) محاور على الخبراء لاستطلاع الـرأى لمعرفة مدى مناسبتها ومدى تحقيقها لأهداف البحث وبلغ عدد الخبراء (١٠) محكم مرفـق (٤) وقد راعى الباحث توافر شروط اختيار الخبير وهى كما يلى :

- ان يعمل فى المجال الأكاديمى بإحدى كليات التربية الرياضية ويـرتبط مجـال عملـه بموضوع الدراسة الحالية .

وقد استخلص الباحث فى استمارة استطلاع رأى الخبراء والجدول رقم (٢) يوضح آراء الخبراء فى مدى مناسبة المحاور المقترحة للدراسة الحالية

جدول (٢)

النسبة المئوية لآراء أراء الخبراء فى مدى مناسبة المحاور المقترحة للدراسة الحالية

م	المحاور	عدد الآراء	النسبة المئوية
١	أهداف الأندية الرياضة	٩	%٩٠
٢	التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الأندية	١٠	%١٠٠
٣	الميزانيات والموارد والتمويل	١٠	%١٠٠
٤	المدربين والفنيين والإداريين	١٠	%١٠٠
٥	الهيكل الإدارى	٩	%٩٠
٦	اللاعبين	٩	%٩٠
٧	الهيئات والمؤسسات المسئولة عن الرياضة	١٠	%١٠٠
٨	الإعـــــلام	١٠	%١٠٠

يوضح جدول (٢) استطلاع رأى الخبراء حول تحديـد محـاور وعبـارات اسـتمارة الاستبيان المقترحة وقد تراوحت النسبة المئوية ما بين (٩٠% إلـى ١٠٠%) لجميـع المحـاور المقترحة وقد قبل الباحث هذه النسب .

وفى ضوء نتائج استطلاع رأى الخبراء حول المحاور المقترحة قـام الباحـث بجمـع وتحديد عبارات كل محور مستنداً على نتائج أهم البحوث والدراسات المرتبطة بالإضـافة إلـى

المسح المرجعى للكتب والمراجع العلمية والعربية والأجنبية المتخصصة فى مجال الإدارة الرياضية والتى تمكن الباحث من الحصول عليها ، هذا إلى جانب تحليل الآراء التى حصل عليها من خلال إجرائه للمقابلات الشخصية ، وقد اتفق الخبراء على عدد (٨) محاور .

٣- تحديد العبارات :

قام الباحث بتصميم استمارة الاستبيان فى صورتها المبدئية مرفق (٢) حيث تم عرضها مرة أخرى على الخبراء ، وقام بعرض العبارات التى تنتمي لكل محور على الخبراء وذلك للتأكد من مناسبة العبارات المنتمية لكل محور ، وتم حساب النسبة المئوية لأراء الخبراء بالنسبة للعبارات المنتمية لكل محور من محاور الاستبيان ، كما قام الباحث بإجراء بعض التعديلات على استمارة الاستبيان فى ضوء آراء الخبراء خاصة المتعلقة بالحذف أو التعديل وضم بعض العبارات لبعضها البعض حيث تم التوصل إلى ما يلى :

- حذف العبارات التى لم تحقق نسبة ٨٠% من لآراء الخبراء .

جدول (٣)

أراء الخبراء لبيان مدى مناسبة العبارات المنتمية لكل محور

أهداف الأندية الرياضية

م	العبـــــــــارات	نسبة الموافق
١	لا يحقق عائد الخصخصة طموحات المستثمر	%٨٠
٢	يصعب توجيه بعض أهداف الأندية لخدمة المستثمر	%٩١
٣	تؤثر الخصخصة سلبيا على الأهداف العامة للأندية	%٨٢
٤	تؤثر الخصخصة سلبيا على انتماء اللاعبين لأنديتهم	%٨٤
٥	تتفق بعض أهداف الخصخصة مع أهداف وزارة الشباب.	%٨٦
٦	وجود خطط طويلة المدى فى الأندية	%٨٨
٧	نظام الخصخصة يحول المؤسسة التربوية الرياضية إلى منشأة تجارية .	%٨٣
٨	تتعارض أهداف الأندية الرياضية مع نظام الخصخصة	%٩٠
٩	تحتاج الجهات الرسمية لوقت طويل فى تعديل بعض الأهداف العامة نحو الخصخصة .	%٩١
١٠	تقبل بعض مجالس الأندية الحالية نظام الخصخصة	%٩١

يتضح من جدول (٣) حصول جميع العبارات المنتمية لمحور أهداف الأندية الرياضية على نسبة اراء الخبراء تراوحت ما بين (٨٠% : ٩١%) وهى نسب اكبر من النسبة التى حددها الباحث شرطا لقبول العبارة وهى ٨٠% لذا تم قبول جميع العبارات

جدول (٤)

أراء الخبراء لبيان مدى مناسبة العبارات المنتمية لكل محور

التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الأندية

م	العبـــــــــارات	لاأوافق
١	نظام الخصخصة يطمس بعض المبادئ التى بنيت عليها أنظمة ولوائح الأندية	%٨٨
٢	نظام الخصخصة يلغى بعضا من بنود ولوائح النادي وأنظمته .	%٨٣
٣	التزام المستثمر بقرارات ولوائح رعاية الشباب يعيق من تطور النادى ويقلل من فرص نجاحه نحو اتجاه الخصخصة .	%٨٦
٤	القواعد المنظمة لعمل الأندية سوف تقف عقبة دون تطبيق نظام خصخصة الأندية	%٩٠
٥	القواعد المنظمة لخصخصة الأندية الرياضية لا تتمشى مع الظروف (الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية) .	%٩٢
٦	تخصيص جزء من الأنشطة وبقاء أنشطة أخرى دون تخصيص يوجد أنظمة ولوائح متعارضة بالأندية .	%٨٨
٧	جمود القوانين ولوائح تسرع فى تطبيق الخصخصة عمليا .	%٨٣
٨	وجود آليات ولوائح تسرع فى تطبيق الخصخصة عمليا .	%٩٠
٩	وجود نظام ثابت للوائح الخاصة بانتقال اللاعبين	%٨٨

يتضح من جدول (٤) حصول جميع العبارات المنتمية لمحـور التشـريعات واللـوائح المنظمة لعمل الأندية على نسبة أراء الخبراء تراوحت ما بين (٨٣% : ٩٢%) وهى نسب اكبر من النسبة التى حددها الباحث شرطا لقبول العبارة وهى ٨٠% لذا تم قبول جميع العبارات

جدول (٥)

أراء الخبراء لبيان مدى مناسبة العبارات المنتمية لكل محور

الميزانيات والموارد والتمويل

م	العبـــــــــارات	لاأوافق
١	الميزانية الضعيفة للأندية تؤثر سلبيا على تطبيق الخصخصة .	%٨٣
٢	قصور فى التمويل الذاتى للنادي تؤثر سلبيا على ميزانية النادي ويعوق تطبيق الخصخصة	%٩٤
٣	المبالغة فى التعاقدات الخارجية للاعبين يؤثر سلبيا على ميزانية النـادى ويعـوق تطبيـق الخصخصة .	%٨٨
٤	تأخر وصول المخصصات المالية فى الوقت الحاضر من رعاية الشباب يربك برامج التوجه فى الأندية	%٨٤
٥	دعم أعضاء الشرف لميزانية الأندية غير كاف لنجاح نظام الخصخصة	%٨٣
٦	المبالغة فى تعاقدات المدربين يؤثر على ميزانية النادى وبالتالى على اتجاهه نحو الخصخصة	%٩٠
٧	رقابه مالية على مصرفات الأندية يؤثر فى برامج الخصخصة .	%٨٧
٨	نظام للأندية يسمح لاستثمار ممتلكات الأندية .	%٨٥
٩	التمويل الذاتى للأندية غير كاف حاليا لدعم الخصخصة	%٨٦
١٠	المنشآت الرياضية للأندية وشعبيتها يعيق تبنى نظام الخصخصة	%٧٢
١١	ضعف إنجازات الأندية وشعبيتها يعيق تبنى نظام الخصخصة	%٥٤
١٢	وجود كفاءات (مالية ، إدارية ، خبرات)	%٤٠
١٣	يعتبر قصور النظرة التسويقية للأندية من معوقات الخصخصة	%٤٥
١٤	الموقع الجغرافى لبعض الأندية لا يدعم عملية الخصخصة	%٤٠

يتضح من جدول (٥) حصول جميع العبارات المنتمية لمحـور الميزانيـات والمـوارد والتمويل على نسبة اراء الخبراء تراوحت ما بين (٨٣% : ٩٤%) وهى نسب اكبر من النسـبة التى حددها الباحث شرطا لقبول العبارة وهى ٨٠% لذا تم قبول جميع العبارات عدا العبـارات ارقام (١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤) لعدم تحقيقها شرط القبول

جدول (٦)

أراء الخبراء لبيان مدى مناسبة العبارات المنتمية لكل محور

المدربين والفنيين والإداريين

م	العبـــــــــارات	لاأوافق
١	تدخل أعضاء الشرف فى عمل المدرب يعيق أهداف الخصخصة	%٩٠
٢	اختلاف الرؤيا ووجهات النظر بين أعضاء مجالس الإدارة وراعى النادى يؤثر سلبا على عملية الخصخصة	%٨٠
٣	فرض بعض اللاعبين على الفريق لا يناسب عملية الخصخصة	%٩٤
٤	يرتبط العائد المادى بنتائج الفريق وهذا يشكل ضغطا نفسيا على المدرب .	%٩١
٥	تعجل الحصول على نتائج سريعة من وجهة نظر المستثمر قد يعيق عملية الخصخصة	%٨٣
٦	قلق المدرب من تعاقدات اللاعبين مع الأندية الأخرى يؤثر سلبا على رغبتهم فى الخصخصة	%٨٠
٧	تتأثر الخصخصة سلبيا بمحاولة المستثمر تطويع كل أنشطة النادى لمصلحته المادية أو المعنوية	%٨٣
٨	اتضاح الرؤية للمستثمر بالنسبة للخطة الزمنية للبرنامج التدريبى بالنادى	%٩١
٩	وجود معايير للتعاقد مع المدربين	%٩٢

يتضح من جدول (٦) حصول جميع العبارات المنتمية لمحور المدربين والفنيين والإداريين على نسبة اراء الخبراء تراوحت ما بين (٨٠% : ٩٤%) وهى نسب اكبر من النسبة التى حددها الباحث شرطا لقبول العبارة وهى ٨٠% لذا تم قبول جميع العبارات

جدول (٧)

أراء الخبراء لبيان مدى مناسبة العبارات المنتمية لكل محور

الهيكل الإدارى

م	العبـــــــــارات	لاأوافق
١	حاجة الخصخصة إلى عدد اقل من الهياكل الإدارية بالنادى يؤثر سلبا على الرغبة فى الخصخصة	%٨٥
٢	يستلزم التخصيص ربط الهياكل الإدارية بالنتائج وهذا يمثل صعوبة فى تطبيقه بالأندية	%٨٦
٣	يرتبط بقاء واستمرار الهياكل الإدارية للنادى بمقدار ما يوفره للمستثمر وهذا يؤثر على نظام الخصخصة	%٨٤
٤	فى ظل الهياكل الإدارية المتوفرة حاليا بالأندية يصعب تطبيق نظام الخصخصة	%٨٢
٥	الانفراد لاتخاذ القرارات من قبل رؤساء الأندية يعيق الاتجاه للخصخصة	%٨٥
٦	العديد من قيادات الأندية الرياضية سوف ترفض نظام الخصخصة لاعتقادها بأنه سوف يضر بمصلحتهم	٨٣٥
٧	تتأثر الخصخصة سلبيا بعدم توافق أهداف الهياكل الإدارية وطموح المستثمر	%٩٠
٨	وجود وعى فكرى وادارى يؤثر سلبيا على عملية الخصخصة	%٩٠
٩	وجود الكادر التسويقى فى الأندية من أسباب فشل الاتجاه نحو الخصخصة	%٨٠

يتضح من جدول (٧) حصول جميع العبارات المنتمية لمحور الهيكل الادارى على نسبة اراء الخبراء تراوحت ما بين (٨٠% : ٩٠%) وهى نسب اكبر من النسبة التى حددها الباحث شرطا لقبول العبارة وهى ٨٠% لذا تم قبول جميع العبارات .

جدول (٨)

أراء الخبراء لبيان مدى مناسبة العبارات المنتمية لكل محور

اللاعبـــــن

م	العبـــــــــارات	لاأوافق
١	نظام الخصخصة سوف يعمل على تسريح اللاعبين من الأندية فى حالة نقص مستواهم مما يقلل من رغبة اللاعبين فى الخصخصة	٨٦%
٢	وضوح العلاقة بين اللاعب والنادى حاليا لا يتفق مع نظام التخصيص	٩٠%
٣	نظام الخصخصة يضعف من علاقات اللاعبين بعضهم ببعض	٩٢%
٤	نظام التعاقد مع اللاعب يشعره بأنه سلعة وليس إنسان له مشاعر وأهداف وطموح	٩١%
٥	يصعب إقناع لاعبى الأندية بموضوع خصخصة الأندية	٨٢%
٦	نظام خصخصة الأندية يفرض شروطا تكون غير محتملة بالنسبة للاعبين	٨٣%
٧	شروط ونظم الخصخصة لا يتفق وطبيعة شخصية للاعبين	٨٠%
٨	قد يرى بعض اللاعبين بان خصخصة الأندية لا توفر لهم التامين اللازم للحياة بعد الاعتزال.	٨١%

يتضح من جدول (٨) حصول جميع العبارات المنتمية لمحور اللاعبين على نسبة اراء الخبراء تراوحت ما بين (٨٠% : ٩٢%) وهى نسب اكبر من النسبة التى حددها الباحث شرطا لقبول العبارة وهى ٨٠% لذا تم قبول جميع العبارات .

جدول (٩)

أراء الخبراء لبيان مدى مناسبة العبارات المنتمية لكل محور

الهيئات والمؤسسات المسئولة عن الرياضة

م	العبـــــــــارات	لاأوافق
١	السيطرة الحكومية على الأندية الرياضية تعوق نجاح السير فى اتجاه الخصخصة	٨٢%
٢	محدودية التعاون والتنسيق بين الأندية والاتحادات فى تنظيم وادارة المسابقات الرياضية	٨٣%
٣	وضوح المرجعية فى اتخاذ القرارات بعد عملية التخصيص يعد من مخاوف تطبيق هذا النظام	٩٠%
٤	تضارب أو تداخل أعمال بعض الهيئات الحكومية مع رعاية الشباب يعوق فى عملية التخصيص	٨١%
٥	وجود خطط طويلة المدى لبرامج الاتحادات الرياضية	٨٢%
٦	وضوح الرؤية فى العلاقة بين الجهات الأهلية والحكومية .	٨٤%

يتضح من جدول (٩) حصول جميع العبارات المنتمية لمحور الهيئات والمؤسسات المسئولة عن الرياضة على نسبة اراء الخبراء تراوحت ما بين (٨١% : ٩٠%) وهى نسب اكبر من النسبة التى حددها الباحث شرطا لقبول العبارة وهى ٨٠% لذا تم قبول جميع العبارات .

جدول (١٠)

أراء الخبراء لبيان مدى مناسبة العبارات المنتمية لكل محور

الإعـــــــلام

م	العبـــــــــارات	لاأوافق
١	الافتقار إلى الدعاية الكافية لعملية التخصيص يؤثر سلبا على تطبيق هذا النظام	%٨٧
٢	وضوح حجم الإستفادة من نظام الخصخصة فى مجال الأندية الرياضية يؤثر سلبا فى الاتجـاه نحو الخصخصة	%٨٤
٣	معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف فى عملية التخصيص المستقبلية من تطبيق هذا النظام	%٨٨
٤	إلمام رجال الأعمال بأوضاع الأندية يعد من أهم المعوقات للخصخصة	%٨٩
٥	إلمام اللاعبين بنظم التأمين الشامل لنظام الخصخصة يؤثر على التوجه لتطبيق هذا النظام	%٩٠
٦	معرفة الأخطار المستقبلية التى تهدد النادى فى عملية التخصيص من العوائق الكبيرة	%٩١
٧	محدودية تناول وسائل الإعلام لنظام الخصخصة وتوضيحه	%٨٦
٨	ندرة الندوات والمؤتمرات حول خصخصة الأندية	%٨٢

يتضح من جدول (١٠) حصول جميع العبارات المنتمية لمحور الاعلام على نسـبة اراء الخبراء تراوحت ما بين (٨٢% : ٩١%) وهى نسب اكبر من النسبة التى حددها الباحث شرطا لقبول العبارة وهى ٨٠% لذا تم قبول جميع العبارات .

الدراسة الاستطلاعية :

تم أجراء الدراسة الاستطلاعية بهدف إجراء المعاملات العلميـة لاسـتمارة الاسـتبيان المقترحة (الصدق ، الثبات) وذلك فى الفترة من ٢٠٠٤/٣/١٥م إلى ٢٠٠٤/٤/٣٠م

المعاملات العلمية للاستبيان :

أ- الصدق :

أ- صدق المحتوى

(عرض الاستمارة على المحكمين والخبراء) قام الباحث بعرض اسـتمارة الاسـتبيان على الخبراء عن طريق المقابلة الشخصية ، وقام بشـرح وتوضـيح فكـرة الدراسـة والغرض ، وبناء على ذلك ابدى الخبراء ملاحظاتهم وهى كما يلى :

- مدى مناسبة محاور الاستبيان لمضمون كل محور .
- مدى ملائمة العبارة للمحور التابع له .
- مدى مناسبة المحاور وتحقيقها للهدف .

والجدول التالى يوضح المحاور وعدد العبارات التى اتفق عليها الخبراء بالإضافة إلى مقترحاتهم وبلغ عدد المحاور (٨) محاور وعدد العبارات (٦٦) عبارة .

جدول (١١)

المحاور وعدد العبارات لاستمارة الاستبيان

طبقا لأراء الخبراء

م	المحـــاور	عدد العبارات
١	أهداف الأندية الرياضة	١٠
٢	التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الأندية	٩
٣	الميزانيات والموارد والتمويل	٩
٤	المدربين والفنيين والإداريين	٩
٥	الهيكل الإداري	٩
٦	اللاعبين	٨
٧	الهيئات والمؤسسات المسئولة عن الرياضة	٦
٨	الإعـــلام	٨
المجموع		٦٦

يتضح من جدول (١١) المحاور وعدد العبارات لاستمارة الاستبيان طبقا لأراء الخبراء حيث بلغ عدد عبارات محور أهداف الأندية الرياضة (١٠) عبارة ، ومحور التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الأندية (٩) عبارة ، وعدد عبارات محور الميزانيات والموارد والتمويل (٩) عبارة وعدد عبارات محور المدربين والفنيين والإداريين (٩) عبارة ، وعدد عبارات محور الهيكل الإدارى (٩) عبارة وعدد عبارات محور اللاعبين (٨) عبارة ، وعدد عبارات محور الهيئات والمؤسسات المسئولة عن الرياضة (٦) عبارات ، وعدد عبارات محور الإعـــلام (٨) ، وبلغ إجمالى عدد العبارات (٦٦) عبارة .

ب- صدق الاتساق الداخلى :

استخدم الباحث الاتساق الداخلى على عينة قوامها (١٠) افراد من نفس مجتمع البحـث ومن خارج عينة البحث الأساسية .

جدول (١٢)

الاتساق الداخلى بمعاملات الارتباط بين العبارات ومجموع المحور

لاستمارة الاستبيان ن = ١٠

م	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور السادس	المحور السابع	المحور الثامن
١	٠,٦٦٥	٠,٦٠١	٠,٦٥٨	٠,٦١٧	٠,٧١٤	٠,٧٢	٠,٨٣٤	٠,٨٢٨
٢	٠,٦٨٥	٠,٨٠٦	٠,٧٥٢	٠,٨٨٧	٠,٧١٤	٠,٦٢٤	٠,٦٥٦	٠,٦٧١
٣	٠,٦٢٧	٠,٦٥٧	٠,٨٨٧	٠,٧١٥	٠,٧٣	٠,٨٣٢	٠,٦٧٨	٠,٦٠٤
٤	٠,٧١٧	٠,٧٣٣	٠,٨٣٤	٠,٦٤١	٠,٧١٣	٠,٦٩٣	٠,٧٩٢	٠,٧١٣
٥	٠,٧٦٥	٠,٦٠٩	٠,٦٥٦	٠,٧٠٢	٠,٨٢٢	٠,٧٨٦	٠,٨٧٨	٠,٧١٢
٦	٠,٦٧٦	٠,٦٨٥	٠,٦٧٨	٠,٦٠٤	٠,٨٢٨	٠,٧١١	٠,٦٦١	٠,٧٢٢
٧	٠,٤٩٧	٠,٧٧٦	٠,٦٩٢	٠,٦٦١	٠,٦٥٦	٠,٦١٩		٠,٦٧٩
٨	٠,٦٦٤	٠,٦٤٥	٠,٨٧٨	٠,٨٣٢	٠,٦٧٨	٠,٨٦٤		٠,٨٢١
٩	٠,٧٥٦	٠,٧٨٦	٠,٧٦١	٠,٦١٢	٠,٦٨٤			
١٠	٠,٧٨٦							

* معامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠٥ = ٠,٦٣٢

يتضح من جدول (١٢) وجود علاقات ارتباطيه بين العبارات والمجموع الكلى للمحـور مما يدل على صدق قياس العبارات للمحور .

جدول (١٣)

الاتساق الداخلى بمعاملات الارتباط بين المحاور

ومجموع استمارة الاستبيان ن = ١٠

المحاور	عدد العبارات	معاملات الارتباط بالمجموع
المحور الأول	١٠	٠,٨٨
المحور الثاني	٩	٠,٧٩
المحور الثالث	٩	٠,٨٠
المحور الرابع	٩	٠,٨٣
المحور الخامس	٩	٠,٨٩
المحور السادس	٨	٠,٨٤
المحور السابع	٦	٠,٧٩
المحور الثامن	٨	٠,٨٤

يتضح من جدول (١٣) دلالة معاملات ارتباط بين المحاور والمجموع الكلى لاسـتمارة الاستبيان مما يدل على صدق المحاور .

ب- ثبات استمارة الاستبيان :

تم أجراء معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية على عينة بلغ قوامها (١٠) افراد مـن نفس مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث الأساسية - طبقا لجـدول (١) ، وأخـذت درجـات العبارات الفردية مجموعة (أ) ، كما أخذت العبارات الزوجية مجموعة (ب) ، وأجـري معامـل الارتباط لسبيرمان وبراون لحساب ثبات المقياس بين النصفين (أ ، ب) .

جدول (١٤)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (ت) لبيان ثبات

استمارة الاستبيان قيد الدراسة ن = ١٠

المتغيرات الإحصائية / الاختبارات	العبارات الفردية		العبارات الزوجية		معامل الارتباط النصفى	معامل الثبات
	س/	±ع	س/	±ع		
أهداف الرياضة	١٢,٤	١,٥١	١٢,٥	١,٥	٠,٨٥	*٠,٩٢
التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الأندية	١٢,١	١,٦	١١,٢	١,٥	٠,٦٨	*٠,٨١
الميزانيات والموارد والتمويل	١١,٥	١,٠٢	١١,٣	١,٦	٠,٦٨	*٠,٨١
المدربين والفنيين والإداريين	١٠,٣	١,٠٣	١١,٤	١,٢	٠,٨٢	*٠,٩٠
الهيكل الإدارى	١١,٦	١,٤	١١,٤	١,٠٣	٠,٧٢	*٠,٨٤
اللاعبين	٩,٦	١,٠١	٩,٧	١,٠٢	٠,٧١	*٠,٨٣
الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن الرياضة	٧,٤	٠,٩٨	٧,٥	٠,٨٧	٠,٧٤	*٠,٨٥
الإعلام	٩,٥	١,١	٩,٧	١,٢	٠,٨٦	*٠,٩٢

* معامل الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠٥ = ٠,٦٣٢

يوضح جدول (١٤) معامل الارتباط بين العبارات الفردية والزوجية للاستبانة قيد البحث وقد تراوحت معاملات الارتباط النصفى ما بين (٠,٦٨ إلى ٠,٨٦) مما يدل علي وجود ارتباط عالي بين نصفي العبارات وبالكشف بجداول حساب معامل ثبات الارتباط بمعرفة ارتباط جزئيه الفردي والزوجي بطريقة التجزئة النصفية لسبيرمان وبراون ، نجد أن معامل الثبات لمحاور استمارة الاستبيان قد بلغ (٠,٨١ ، ٠,٩٢) .

المعاملات الإحصائية:

استخدم الباحث المعاملات الإحصائية الآتية

- الإحصاء الوصفي (متوسط حسابى ، الانحراف المعيارى) لإجراء المعاملات العلمية لاستمارة الاستبيان قيد الدراسة .
- معامل ارتباط لإيجاد الثبات بالتجزئة النصفية
- واختبار (ت).
- كا٢ بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة فى جميع محاور لاستمارة الاستبيان وكذا لجميع فئات العينة

الدراسة الأساسية :

قام الباحث بتطبيق استمارة الاستبيان قيد البحث مرفق (٢) على الفئات المختلفة لعينة البحث فى الفترة من ٢٠٠٤/٥/١م إلى ٢٠٠٤/٧/١م .

عرض مناقشة النتائج :

أولا : عرض النتائج :

الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة للمعوقات الخاصة بمحاور استمارة الاستبيان لعينة البحث

جدول (١٥)

الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة الخاصة بأهداف الأندية الرياضية ن = ١٠٣

م	القيم المشاهدة			كا٢
	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	
١	٣٤	٣٣	٣٦	٢,٧١
٢	٣٤	٣٩	٣٠	١,٤٣
٣	٣٥	٣٦	٣٨	١,٥٠
٤	٤٠	٣٥	٢٨	٤,٥٠
٥	٣٨	٣٢	٣٣	١,٥
٦	٦٠	٣٥	٨	*٢٠,٥٧
٧	٦١	٣٦	٦	*٩,٥٠
٨	٤٠	٤١	٢١	١,٢٩
٩	٣٤	٣٦	٣٣	١,٥٧
١٠	٦٢	٣٤	٣	*١٢,٢٩

* قيمة كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ = ٥,٩٩

يوضح جدول (١٥) وجود فروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية للعبارات أرقام (٦ ، ٧ ، ١٠) ، بينما لا توجد فروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية للعبارات أرقام (١، ٢، ٣ ،٤، ٥، ٨، ٩) .

جدول (١٦)

الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة الخاصة بالتشريعات واللوائح ن = ١٠٣

م	القيم المشاهدة			كا٢
	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	
١	٦٠	٣٨	٥	*١٤,٥
٢	٦٣	٣١	٩	*١٥,٤٣
٣	٣٥	٣٧	٣١	١,٥
٤	٣٦	٤٠	٢٧	٣,٠٠
٥	٧٠	٢١	١١	*٩٩,٠٠
٦	٣٤	٤٢	٢٧	٣,١٤
٧	٦٥	٢٠	١٨	*١٨,٠٠
٨	٣٦	٣٤	٣٣	١,٠
٩	٦٢	٢٤	١٩	*٢٤,٠٧

* قيمة كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ = ٥,٩٩

يوضح جدول (١٦) وجود فروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية للعبارات أرقام (١، ٢ ،٥، ٧، ٩) ، بينما لا توجد فروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية للعبارات أرقام (٣، ٤، ٦، ٨) .

جدول (١٧)

الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة الخاصة

بالميزانيات والموارد والتمويل ن = ١٠٣

م	القيم المشاهدة			كا٢
	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	
١	٦١	٣٠	١٢	*٣١,٠
٢	٦٣	٢١	١٨	*٣٤,٠
٣	٦٠	٢٤	١٩	*٢٦,٤
٤	٥٥	٣٢	١٦	*٢٣,٠
٥	٦٤	٢٣	١٦	*٢٦,٤
٦	٦٠	٣٢	١١	*٢٠,٠
٧	٦١	٢١	٢١	*٢٥,١
٨	٥٨	٢٢	٢٣	*٣٥,٤
٩	٥٧	٢٣	٢٣	*٢٥,١

* قيمة كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ = ٥,٩٩

يوضح جدول (١٧) وجود فروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية فى جميع العبارات

الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة الخاصة بالمدربين والفنيين والإداريين ن = ١٠٣

م	القيم المشاهدة			كا٢
	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	
١	٦١	٢١	٢١	*١٨,٢٩
٢	٦٣	٢٣	١٧	*١٣,١٤
٣	٥٤	٢٠	٢٧	*٢٠,٨٦
٤	٥٥	٢٩	١٩	*٢٥,٠
٥	٥٨	١٧	٢٨	*١٦,١٤
٦	٣٦	٣٥	٣٢	٢,٠٦
٧	٥٥	٣٢	١٦	*١٥,٧١
٨	٥٨	٣٠	١٥	*١٧,٠
٩	٦٩	٢٠	١٤	*١٢,٤٩

• قيمة كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ = ٥,٩٩

يوضح جدول (١٨) وجود فروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كـا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية فى جميع العبارات عدا العبارة رقم (٦)

جدول (١٩)

الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة الخاصة بالهيكل الإدارى ن = ١٠٣

م	القيم المشاهدة			كا٢
	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	
١	٤٠	٣٣	١٠	*٢٠,٥
٢	٣٤	٣٦	٣٣	٢,٦٤
٣	٥٧	٣٣	١٣	*٢٢,٩
٤	٣٤	٢٧	٣٢	*٨,٠٥
٥	٩٠	٢٢	٢١	*٢٧,٧
٦	٥٩	٢١	٢٣	*١٧,١
٧	٦٤	٣٢	٧	*٣١,٠
٨	٦٠	٣٠	١٣	*٢٦,٠
٩	٦٢	٢٨	١٣	*٢٦,٠

• قيمة كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ = ٥,٩٩

يوضح جدول (١٩) وجود فروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كـا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية فى جميع العبارات عدا العبارة رقم (٢)

جدول (٢٠)

الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة الخاصة باللاعبين ن = ١٠٣

م	القيم المشاهدة			كا٢
	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	
١	٤٠	٣٥	٢٨	٢,٦٤
٢	٦١	٣٠	١٢	*١٩,٤
٣	٣٧	٣٥	٣١	٢,٥
٤	٣٨	٤٢	٢٣	١,٠
٥	٣٩	٤١	٢٣	١,٢٢
٦	٣٥	٣٤	٣٤	١,٩
٧	٣٥	٤٠	٢٨	١,٠
٨	٣٦	٤٠	٢٧	١,١٤

• قيمة كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ = ٥,٩٩

يوضح جدول (٢٠) وجود فروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كـا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية للعبارة رقم (٢) ، بينما لا توجد فروق بين القيم

المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية فى باقى العبارات .

جدول (٢١)

الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة الخاصة بالهيئات والمؤسسات المسئولة عن الرياضة

ن = ١٠٣

م	القيم المشاهدة			كا٢
	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	
١	٦١	٣٤	٨	*١٧,١٤
٢	٤٥	٣٥	٢٣	٣,١٤
٣	٣٦	٣٠	٣٧	٥,٠٠
٤	٤٨	٣٥	٢٠	٤,٥٧
٥	٤٦	٣٤	٢٣	٢,٥٠
٦	٦٧	٢٣	١٣	*١٤,٩

* قيمة كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ = ٥,٩٩

يوضح جدول (٢١) وجود فروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية للعبارات أرقام (١ ، ٦) ، بينما لا توجد فروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية للعبارات أرقام (٢، ٣، ٤ ، ٥) .

جدول (٢٢)

الفروق بين القيم المشاهدة والمتوقعة الخاصة بالإعلام

ن = ١٠٣

م	القيم المشاهدة			كا٢
	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	
١	٦٤	٢٥	١٤	*١٤,٠
٢	٦٣	٣٥	٥	*١٣,٨
٣	٦٨	٢٢	١٣	*٣٢,٠
٤	٦٧	٢٧	٩	*٢٢,٤
٥	٦٦	٢٥	١٢	*١٥,٥
٦	٤٠	٣٥	٢٨	٩,٣
٧	٦١	١٥	١٧	*٢٦,٠
٨	٦٢	٢٤	١٧	*٢٧,٧

* قيمة كا٢ الجدولية عند درجات حرية ٢ = ٥,٩٩

يوضح جدول (٢٢) وجود فروق بين القيم المشاهدة والقيم المتوقعة حيث أن قيمة كا٢ المحسوبة أكبر من قيمة كا٢ الجدولية فى جميع العبارات عدا العبارة رقم (٦) .

مناقشة النتائج :

يوضح جدول (١٥) وجود فروق فى محور أهداف الأندية الرياضية للعبارات أرقام (٦ ، ٧ ، ١٠) وهى على الترتيب عدم وجود خطط طويلة المدى فى الأندية ، نظام الخصخصة يحول المؤسسة التربوية الرياضية إلى منشأة تجارية ، عدم تقبل بعض مجالس الأندية الحالية نظام الخصخصة ، بينما لا توجد فروق للعبارات أرقام (١ ،٢ ، ٣ ،٤ ،٥ ، ٨ ،٩) وهى على الترتيب لا يحقق عائد الخصخصة طموحات المستثمر ، يصعب توجيه بعض أهداف الأندية لخدمة المستثمر ، تؤثر الخصخصة سلبيا على الأهداف العامة للأندية ، تؤثر الخصخصة سلبيا على انتماء اللاعبين لأنديتهم ، وقد لا تتفق بعض أهداف الخصخصة مع أهداف وزارة الشباب ، تتعارض أهداف الأندية الرياضية مع نظام الخصخصة ، تحتاج الجهات الرسمية لوقت طويل فى تعديل بعض الأهداف العامة نحو الخصخصة .

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى ان أهداف الأندية الرياضية يتم وضعها من قبل وزارة الشباب ، وتعمل الأندية على تحقيقها وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ والنظام الأساسى للأندية (١٣ : ٢٣٠ – ٢٣١) ، وبما ان برامج الخصخصة لها أهدافها الخاصة وهى تحقيق الربح المادى بجانب تحقيق البطولات الرياضية ، ومن ثم يتطلب الأمر أجراء تعديل فى أهداف الأندية الرياضية مما يستلزم إجراء تعديل فى قانون النظام الأساسي .

يوضح جدول (٨) وجود فروق للعبارات أرقام (١، ٢ ،٥ ،٧ ،٩) وهى على الترتيب نظام الخصخصة يتعارض مع بعض المبادئ التى بنيت عليها أنظمة ولوائح الأندية ، نظام الخصخصة يلغى بعضا من بنود ولوائح النادى وأنظمته ، القواعد المنظمة لخصخصة الأندية الرياضية لا تتمشى مع الظروف الاجتماعية ، الاقتصادية ،السياسية، إعاقة القوانين واللوائح تطبيق الخصخصة عمليا ، عدم وجود نظام ثابت للوائح الخاصة بانتقال اللاعبين .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة سمير عبد الحميد (١٩٩٩م)(٩) فقد اظهرت أهم النتائج الى ، إعادة النظر فى القوانين واللوائح فى مجال الشباب والرياضة حتى تتمشى مع متطلبات الخصخصة ، عدم الاعتماد على الدولة فى توفير الدعم المادى والبحث عن موارد أكثر قوة

لتوفير متطلبات العملية التدريبية ، وكذا نتائج دراسة أحمد عبد الفتاح احمد سالم (٢٠٠٤م)(٢) التى أظهرت الاهتمام بتغير الشكل القانونى للنادى ، الفصل بين الملكية والإدارة والعضوية ، ارتباط الأندية بسوق المال .

وهذه النتائج تؤكد النتائج التى توصل اليها سعود سالم جمعة الجنيبى (٢٠٠٤م)(٨) حيث خلصت الى ضرورة تشكيل لجنة أو هيئة مشتركة من الخبراء فى العمل الرياضى والقانونى لدراسة أصول الهيئات الرياضية ومدى الحاجة إلى خصخصته ومدى إمكانية الاستثمار فيه وتحديد الهيئات الممكن الاستثمار فيها والخدمات التى تتطلب التنمية الشاملة .

كما يوضح جدول (٩) وجود فروق فى جميع العبارات وهى عبارات الميزانية الضعيفة للأندية تؤثر سلبيا على تطبيق الخصخصة ، قصور فى التمويل الذاتى للنادى تؤثر سلبيا على ميزانية النادى ويعوق تطبيق الخصخصة ، المبالغة فى التعاقدات الخارجية للاعبين يؤثر سلبيا على ميزانية النادى ويعوق تطبيق الخصخصة ، تأخر وصول المخصصات المالية يعيق برامج التوجه فى الأندية ، دعم أعضاء الشرف لميزانية الأندية غير كاف لنجاح نظام الخصخصة ، المبالغة فى تعاقدات المدربين يؤثر على ميزانية النادى وبالتالى على اتجاهه نحو الخصخصة ، عدم وجود رقابة مالية على مصرفات الأندية يؤثر فى برامج الخصخصة ، عدم وجود نظام للأندية يسمح لاستثمار ممتلكات الأندية ، التمويل الذاتى للأندية غير كاف حاليا لدعم الخصخصة ، ضعف إنجازات الأندية وشعبيتها يعيق تبنى نظام الخصخصة ، عدم وجود كفاءات (مالية ، إدارية ، خبرات) ، الموقع الجغرافى لبعض الأندية لا يدعم عملية الخصخصة

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى اعتماد الأندية على الدعم المادى من قبل وزارة الشباب والذى لم يعد مناسبا لحجم النشاط الرياضى بالأندية ولا يكفى للاشتراك فى البطولات والتعاقد مع المدربين واللاعبين الأجانب والمحترفين .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة هدى الخاجه (١٩٩٩م)(١٥) التى اسفرت عن وجود معوقات تعوق العمل فى مجال التسويق فى التربية الرياضية ، وهى عدم الاهتمام بالمجال الرياضى مقارنة بالمجالات الأخرى ، نقص التمويل ، لا يوجد رؤية مستقبلية للاستثمار فى هذا

المجال كما أن مستوى الرياضة لا يشجع على الاستثمار وعدم اقتناع المستثمرين بأهمية التسويق الرياضى .

ويتفق كل من بيشوب Bishop (١٩٩٤م) ، دلجر Delger (١٩٩٧م) على ان برامج الخصخصة تقدم حلولا لمشكلات طارئة مثل الحاجة إلى الناحية المالية ، وأن بعض صور الخصخصة قد يكون الدافع إليها الأزمات الداخلية المتعلقة بالميزانية أو العجز فى ميزان المدفوعات بالتزامن مع خطة لتقليص المصروفات (١٩ : ١٢٤)(٢١ : ٢٩) .

يوضح جدول (١٨) وجود فروق فى جميع العبارات عدا العبارة رقم (٦) وهى العبارات تدخل أعضاء الشرف فى عمل المدرب يعيق أهداف الخصخصة ، اختلاف الرؤيا ووجهات النظر بين أعضاء مجالس الإدارة وراعى النادى يؤثر سلبا على عملية الخصخصة ، فرض بعض اللاعبين على الفريق لا يناسب عملية الخصخصة ، يرتبط العائد المادى بنتائج الفريق وهذا يشكل ضغطا نفسيا على المدرب ، تعجل الحصول على نتائج سريعة من وجهة نظر المستثمر قد يعيق عملية الخصخصة ، تتأثر الخصخصة سلبيا بمحاولة المستثمر تطويع كل أنشطة النادى لمصلحته المادية أو المعنوية ، عدم اتضاح الرؤية للمستثمر بالنسبة للخطة الزمنية للبرنامج التدريبى بالنادى ، عدم وجود معايير للتعاقد مع المدربين .

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى اهتمام المستثمر بتحقيق اكبر عائد للعلاقة من حيث ربط النتائج فى البطولات بالعائد المادى وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة اشرف عبد المعز (١٩٩٦م) (٥) والتى اظهرت وجود تباين مصادر التمويل وعدم ثباتها ، ارتباط حجم التمويل بما يصادف النادى من مشاكل ، ارتباط حجم التمويل بما يحققه النادى من نتائج خاصة فى لعبة كرة القدم ، اعتماد الأندية على اشتراكات الأعضاء القدامى والجدد ، أن هناك ثلاثة مصادر مالية لكل نادى ممثلة فى التمويل الذاتى ، التمويل الحكومى ، التمويل الأهلى ، اعتبار التمويل الذاتى هو أقوى مصادر التمويل وأكثرها ديمومة ، مطالبة الدولة بتنشيط مصادر التمويل الذاتى فى كل نادى حتى لا يكون هناك اعتماد كامل على التمويل الحكومى) .

ويذكر جسلين Guislain (١٩٩٢م) أنه يمكن توجيه الخصخصة إلى ثلاث قيم رئيسية وهى الملكية والمنافسة والربط بين المنفعة والثمن ، فمن ناحية الملكية ينظر إلى بيع الأصول

والمؤسسات على أنه أكثر أساليب الخصخصة استخداما ولكنها أفضلها فى هذا الإطـــار مـــا دام سيؤدى فى الوقت ذاته إلى تخفيض العجز المالى وتقليص الدور الحكومى وتعطى لعدد كبير من الناس دورا ماديا مباشرا فى الارتقاء بمستوى الأداء (٢٢ : ١٨٦) .

يوضح جدول (١٩) وجود فروق فى جميع العبارات وهى عبارات حاجة الخصخصـــة إلى عدد أقل من الهياكل الإدارية بالنادى يؤشر سلبا على الرغبة فى الخصخصة ، يرتبط بقـــاء واستمرار الهياكل الإدارية للنادى بمقدار ما يوفره للمستثمر وهذا يؤثر على نظام الخصخصـــة ، فى ظل الهياكل الإدارية المتوفرة حاليا بالأندية يصعب تطبيق نظام الخصخصة ، الانفراد لاتخاذ القرارات من قبل رؤساء الأندية يعيق الاتجاه للخصخصة ، العديد من قيادات الأندية الرياضـــية سوف ترفض نظام الخصخصة لاعتقادها بأنه سوف يضر بمصلحتهم ، تتأثر الخصخصة ســـلبيا بعدم توافق أهداف الهياكل الإدارية وطموح المستثمر ، عدم وجود وعى فكـــرى وادارى يـــؤثر سلبيا على عملية الخصخصة ، عدم وجود الكادر التسويقى فى الأندية من أسباب فشل الاتجـــاه نحو الخصخصة ، عدا العبارة رقم (٢) وهى عبارة يستلزم التخصيص ربط الهياكل الإداريـــة بالنتائج وهذا يمثل صعوبة فى تطبيقه بالأندية .

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى تعيين الهيكل الإدارى للأندية الرياضية مـــن قبـــل وزارة الشباب مما يشكل عائق فى العمل نظرا لكثرة عدد العاملين بالإضافة إلى عـــدم وجـــود الإدارى المتخصص فى تسويق الأنشطة الرياضية .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة نسرين عبد الله أرمنازى (٢٠٠١م)(١٤) ومـــن أهمهـــا وجود قصور فى العمليات والكفاءات الإدارية بها ويجب إعادة النظر فى تشكيل مجـــالس إدارة مراكز الشباب ، يجب اتباع مشاركة أفراد أخرى مع الحكومة متمثلـــة فـــى رجـــال الأعمـــال والأعضاء المنتفعين والعاملين بالمراكز فى إدارة وملكية مراكز الشباب .

حيث يرى باركلى Barclay (١٩٩١م) بان الخصخصة ترتبط بإعـــادة هيكلـــة دائمـــة للتنظيمات والهيئات بالمجتمع والأثر المنشود لذلك هو إعادة توزيع المسؤوليات بـــين مؤسســـات وهيئات المجتمع وتنظيماته بحيث تنتقل عملية صنع القرار من دائرة الحكومة إلى دائرة القطـــاع الخاص وهذا ما أشارت إلية آراء العينة (١٨ : ٣٧) .

يوضح جدول (٢٠) وجود فروق فى العبارة رقم (٢) والتى تنص على عدم وضوح العلاقة بين اللاعب والنادى حاليا لا يتفق مع نظام الخصخصة ، بينما لا توجد فروق فى باقى العبارات وهى عبارات نظام الخصخصة سوف يعمل على تسريح اللاعبين من الأندية فى حالة نقص مستواهم مما يقلل من رغبة اللاعبين فى الخصخصة ، نظام الخصخصة يضعف من علاقات اللاعبين بعضهم ببعض ، نظام التعاقد مع اللاعب يشعره بأنه سلعة وليس إنسان له مشاعر وأهداف وطموح ، يصعب إقناع لاعبى الأندية بموضوع خصخصة الأندية ، نظام خصخصة الأندية يفرض شروطا تكون عير محتملة بالنسبة للاعبين ، شروط ونظم الخصخصة لا يتفق وطبيعة شخصية للاعبين ، قد يرى بعض اللاعبين بأن خصخصة الأندية لا توفر لهم التأمين اللازم للحياة بعد الاعتزال.

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى عدم وضوح نظام الاحتراف للاعبين بالإضافة إلى تجاهل اللاعبين الأقل مستوى والتركيز على اللاعبين الأكثر مستوى بالإضافة إلى شراء اللاعبين الأجانب والمدربين فى مختلف الأنشطة الرياضية .

يوضح جدول (٢١) وجود فروق بين للعبارات أرقام (١ ،٦) وهى عبارات السيطرة الحكومية على الأندية الرياضية تعوق نجاح السير فى اتجاه الخصخصة ، عدم وضوح الرؤية فى العلاقة بين الجهات الأهلية والحكومية ، بينما لا توجد فروق للعبارات أرقام (٢، ٣، ٤ ،٥) وهى عبارات محدودية التعاون والتنسيق بين الأندية والاتحادات فى تنظيم وادارة المسابقات الرياضية ، عدم وضوح المرجعية فى اتخاذ القرارات بعد عملية التخصيص يعد من مخاوف تطبيق هذا النظام ، تضارب أو تداخل أعمال بعض الهيئات الحكومية مع رعاية الشباب يعوق فى عملية التخصيص ، عدم وجود خطط طويلة المدى لبرامج الاتحادات الرياضية

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى عدم وضوح الرؤية بين الأندية والمستثمرين وعدم وضوح الرؤية فى اتخاذ القرار الإدارى المناسب .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة سمير عبد الحميد (١٩٩٩م)(٩) حيث خلصت الى السماح ببيع الأندية الرياضية بأسهم لأعضاء مع بيعها للشركات أو الهيئات ، عدم الاعتماد على الدولة فى توفير الدعم المادى والبحث عن موارد أكثر قوة لتوفير متطلبات العملية التدريبية .

يوضح جدول (٢٢) وجود فروق فى جميع العبارات وهى الافتقار إلى الدعاية الكافية لعملية التخصيص يؤثر سلبا على تطبيق هذا النظام ، عدم وضوح حجم الاستفادة من نظام الخصخصة فى مجال الأندية الرياضية يؤثر سلبا فى الاتجاه نحو الخصخصة ، عدم معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف فى عملية التخصيص المستقبلية من تطبيق هذا النظام ، عدم إلمام رجال الأعمال بأوضاع الأندية يعد من أهم المعوقات للخصخصة عدم إلمام اللاعبين بنظم التأمين الشامل لنظام الخصخصة يؤثر على التوجه لتطبيق هذا النظام ، محدودية تناول وسائل الإعلام لنظام الخصخصة وتوضيحه ، ندرة الندوات والمؤتمرات حول خصخصة الأندية ، عدا العبارة رقم (٦) وهى عبارة عدم معرفة الأخطار المستقبلية التى تهدد النادى فى عملية التخصيص من العوائق الكبيرة .

ويرجع الباحث هذه النتائج إلى عدم التخصص من حيث درايته بأساليب الدعاية والتسويق للبطولات الرياضية وعدم توعية الجماهير إلى أهمية الخصخصة للأندية الرياضية .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة سارى حمدان (١٩٩٥م)(١٠) حيث أظهرت أهم النتائج إيجابية رجال الأعمال لتنظيم البطولات والأنشطة الرياضية ، وتميزت الأساليب التى تعتمد على التليفزيون والصحافة والإعلان فى الملاعب عن الأساليب الأخرى .

الاستخلاصات :

من خلال النتائج التى توصلت إليها الدراسة أمكن للباحث استخلاص ما يلى :

١- عدم مسايرة التشريعات بوزارة الشباب لنظام الخصخصة

٢- زيادة الأعباء المالية على الدولة وبالتالى إتباع سياسة ترشيد الإنفاق وخفض المعونات التى تدفعها الحكومة إلى الأندية .

٣- تعديل مسار الاقتصاد للأندية الرياضية باتجاه دعم برامج الخصخصة وتمكين القطاع الخاص من القيام بتملك وإدارة واستثمار الكثير من المؤسسات والهيئات والأندية الرياضية .

٤- نقص فى الأنظمة وتعرض الأندية لما تسمية بالفراغ القانونى حيث أن واقع الأحداث الرياضية تجاوز الأنظمة القائمة التى لا تعالج كل المشاكل التى تتعرض لها الأندية الرياضية .

٥- اتساع ظاهرة عدم وجود استقرار إدارى ومالى ورياضى فى الأندية الرياضية بمختلف درجاتها .

٦- التوصل إلى مشروع مقترح للتغلب على العقبات التى تواجه نظام الخصخصة بالأندية الرياضية المصرية .

التوصيات :

من خلال الاستخلاصات التى خلصت إليها الدراسة وفى حدود عينة ومجال الدراسة أمكن للباحث التوصية بما يلى :

١- إعادة النظر فى اللوائح والقوانين والتشريعات بوزارة الشباب بما يتماشى مع نظام الخصخصة

٢- عدم الاعتماد على الدولة فى الدعم المادى والبحث عن تنمية الموارد .

٣- إعداد دراسات جدوى اقتصادية قبل إدخال أنشطة رياضية قطاع البطولة .

٤- تطبيق المشروع المقترح والذى توصل إلية الباحث للتغلب على العقبات التى تواجه نظام الخصخصة بالأندية الرياضية المصرية

مشروع مقترح للتغلب على العقبات التى تواجه نظام الخصخصة للأندية الرياضة المصرية

فى ضوء ما توصلت استنتاجات الدراسة يقترح الباحث وضع تصور لمشروع مقترح للخصخصة فى المجال الرياضى يتناسب مع نتائج الدراسة ، ومن هذا المنطلق يقترح الباحث مشروع لخصخصة الأندية الرياضية المصرية طبقا لما يلى :

هدف المشروع :

يهدف المشروع إلى إيجاد الحلول للمعوقات التى تواجه نظام الخصخصة .

الإجراءات التنفيذية :

أولا : فى مجال التدريب :

١- عدم مشاركة النادى فى جميع أنشطة رياضية البطولة .

٢- تحديد عدد من أنشطة البطولة لكل نادى .

٣- تحقيق التوازن بين الأنشطة المختلفة ومتطلباتها على ان لا تطغى أحدهما على الأخرى بما يؤثر بالسلب عليها .

٤- الاعتماد على المدرب الوطنى وتوفير كافة الإمكانات التى تسمح بتحقيق أفضل النتائج

٥- تعديل لائحة الاحتراف بما يسمح بالاهتمام باللاعب الوطنى .

٦- إرسال المدربين الوطنيين لبعثات للخارج لتلقى احدث ما توصل إلية علم التدريب .

ثانياً : فى مجال الإدارة :

١- العمل على رفع مستوى القائمين على الإدارة الرياضية بالأندية الرياضية بما يسمح لهم تنمية الموارد المالية للنادى .

٢- عدم اعتماد الأندية الرياضية على الدولة باعتبارها المصدر الأساسى للدعم المادى

٣- إعداد وصقل الكوادر الإدارية والهيكل الوظيفى .

٤- إعداد وصقل الكوادر الفنية المتخصصة فى المجالات المتخلفة .

٥- عقد الندوات والمؤتمرات حول خصخصة الأندية .

ثالثاً : فى مجال الخصخصة :

١- تكوين شركات مساهمة بين الحكومة والأندية ممثلة فى مجالس الإدارة وذلك بتحديد حصة كل منهم على ان تكون الأصول متمثلة فى الأرض والمنشآت ملكاً للحكومة

٢- إعادة تصنيف الأندية على أساس ما يلى :

- أندية مخصصة لأنظمة الرياضة للجميع وللممارسة فقط .
- أندية متخصصة فى أنشطة رياضات البطولة فقط .

رابعاً : فى مجال الجدوى الاقتصادية والمالية :

١- إعداد وحدات ذات طابع خاص بالأندية الرياضية واستخدام عائداتها فى ميزانية النادى .

٢- إعداد مشروعات استثمارية تستفيد منها الأندية وفقاً لظروف ومساحة وإمكانيات كل نادى بما يضمن تحقيق الربحية المناسبة .

٣- إعداد دراسة مالية اقتصادية لكل نادى تشمل الموارد والمصروفات السنوية والأرباح المتوقع تحقيقها وتحديد الربح العائد على النادى .

٤- العمل على وجود الكادر التسويقى فى الأندية .

خامساً : فى نظام وزارة الشباب :

١- إعادة النظر فى التشريعات واللوائح المعيقة للعمل بما يتماشى مع متطلبات الخصخصة وبما لا يمس نظام وزارة الشباب .

٢- السماح بتنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية بعد دراستها كمورد من مواد الدعم للأندية الرياضية .

٣- موافقة مجلسى الشعب والشورى على مبدأ تطبيق مشروع خصخصة الأندية الرياضية المصرية .

سادساً : فى مجال التقويم :

استخدام استمارة الاستبيان فى تقويم الخصخصة بالأندية الرياضية المصرية .

المراجـــــــع العربية والأجنبية

١- إبراهيم محمود عبد المقصود : (١٩٨٦م) ، "الإعداد الإدارى لمديرى المؤسسات والقطاعات الرياضية المختلفة" ، بحث منشور ، المؤتمر الأول ، دور التربية الرياضية فى المجتمع المصرى المعاصر ، المجلس الأعلى للجامعات ، لجنة قطاع التربية الرياضية .

٢- أحمد عبد الفتاح احمد سالم : (٢٠٠٤م) ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الاندية الرياضية " "دراسة تنبؤية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة ، جامعة حلوان .

٣- احمد ماهر ، محمد صالح الحناوى : (١٩٩٥م) الخصخصة بسن النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية .

٤- احمد ماهر: (٢٠٠٠م) دليل المدير فى الخصخصة ، مركز التنمية الادارة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية .

٥- اشرف عبد المعز عبد الرحيم : (١٩٩٦م) ، "تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين بالهرم ، جامعة حلوان .

٦- الغوث ولد الطالب جدو ولد العربى : (٢٠٠١م) ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادى فى موريتانيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ، جامعة الدول العربية .

٧- حسن أحمد الشافعى : (١٩٩٦م) ، الخصخصة الإدارية والقانونية فى التربية الرياضية ، مكتبة الإشعاع ،

٨- سعود سالم جمعة الجنيبى : (٢٠٠٤م) ، البناء الاستراتيجى لخصخصة الرياضة بدولة الامارات العربية المتحدة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة ، جامعة حلوان .

٩- سمير عبد الحميد حامد :(١٩٩٩م) ، "أثر استخدام الخصخصة للندية الرياضية على متطلبات العملية التدريبية" ، المؤتمر العلمى الثالث رياضة المرأة ، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة الإسكندرية

١٠- سارى احمد حمدان : (١٩٩٥م) ، "أساليب التسويق من خلال الأنشطة الرياضية كما يراها رجال الأعمال فى الأردن" ، المؤتمر العلمى الدولى للتنمية البشرية واقتصاديات الرياضة التجسيدات والطموحات ، كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة ، جامعة حلوان .

١١- محمد محمد عبد اللطيف : (٢٠٠٠م) النظام الدستورى لخصخصة ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

١٢- نبيه عبد الحميد العلقامى : (١٩٨٠م) ، "بعض السياسات الإدارية وأثرها على رفع إنتاجية مراكز الشباب بمحافظة القاهرة" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين بالهرم ، جامعة حلوان .

١٣- نبيه عبد الحميد العلقامى : (١٩٨٥م) ، "أسس تطوير النشاط الرياضى بمراكز الشباب" ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية الرياضية للبنين بالهرم ، جامعة حلوان .

١٤- نسرين عبدالله ارمنازى ؛ (٢٠٠١م) "خصخصة مراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية "استراتيجية مقترحة" ، كلية التربية الرياضية بالإسكندرية ، جامعة الإسكندرية .

١٥- هدى حسن خفاجة : (١٩٩٩م) ، "واقع التسويق الرياضى بدولة البحرين من خلال وجهات نظر الرياضيين والمستثمرين حول معوقات التسويق الرياضى بدولة البحرين" ، كلية التربية الرياضية ، جامعة البحرين .

١٦- وزارة الشباب : (٢٠٠١م) ، قانون الهيئات الخاص للشباب والرياضة ، ولوائح النظام الاساسى ، مركز المعلومات والتوثيق ، القاهرة .

١٧- يحي محمد فكرى : (١٩٩٦م) ، "دور كليات التربية الرياضية فى تسويق الخدمات الرياضية" ، مجلة نظريات وتطبيقات ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة الإسكندرية

18-Barclay, G. : (1991), Privatization World wide London P2 .

19-Bishop : (1994), Matthew. Tohmkay and colin Mayer. Privatization and Ecomic Performance . London oxford university .

20- Bonnie L .Park house : (1996) The Managemant of sport . its foundation and applications, 2ed . Mosby- year BOOK .

21-Delger,A . : (1997),Privatization of Maniple Services in America Largest cities. Public Administration .Vol. Januery

22-Guislain, P. : (1992), Divestiture of State Enterprises : Anoverview of the Legal Framework, World Band, Technical Paper, No .